أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي

دراسة ميدانية

■ د. معتز عبدالحميد علي كبلان *

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، ولقد تناولت الدراسة مبادئ حوكمة الشركات الستة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004) وما تأثير الوفاء بمتطلبات هذه المبادئ على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية الليبي، خاصةً بعد إقرار لجنة إدارة السوق عام (2008) بدليل إلزامي للشركات المسجلة بالسوق للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات. ويمكن القول إنه بعد تجميع البيانات عبر الاستبيان من عينة الدراسة والتحليل الإحصائي لهذه البيانات تمكنت الدراسة من تقديم دليل علمي على أن الوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات من شأنه أن يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الكلمات الدالة: سوق الأوراق المالية الليبي – حوكمة الشركات – جودة التقارير المالية.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

(1) مقدمة:

أدت الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها العديد من الشركات حول العالم في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة صياغة مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالتقارير المالية، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير خاصةَ المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في ظل العولمة وتدويل أسواق المال.

وتمثل حوكمة الشركات "Corporate Governance" أحد المواضيع التي نالت اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، واكتسب موضوع الحوكمة أهمية كبيرة منذ حدوث الأزمة المالية الاسيوية على وجه التحديد، فضلاً عن سلسلة اكتشافات لتلاعب عديد الشركات الأمريكية العملاقة في تقاريرها المالية مطلع الألفية الجديدة (عبد الله، 2009).

ويشير مصطلح الحوكمة إلى مجموعة القواعد والترتيبات التى تحكم وتنظم الحقوق والمسؤوليات بين كل من الملاك والإدارة وغيرهم من الأطراف المعنية "Stakeholders" وذات المصلحة المرتبطة بالشركة، والتى بالتبعية تلعب دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإدارى للشركات، وزيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وتنشيط وجذب الاستثمارات، وتدعيم القطاع المصرفي، وتفعيل دور الأسواق المالية (إبراهيم، 2009).

(2) مشكلة الدراسة:

هناك العديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات، لعل أبرزها الحاجة الماسة إلى استعادة ثقة العاملين في أسواق المال حول العالم، لاسيما في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية لكبريات الشركات العملاقة حول العالم في أواخر التسعينات من القرن الماضي مثل شركة أنرون للطاقة "Enron"، وشركة ووورلد كوم للاتصالات "World Com»، والتي صدقت على تقاريرها المالية غير الحقيقية وغير العادلة كبريات شركات خدمات المراجعة حول العالم.

إن هذه الحوادث وما تبعها من إرهاصات مالية واقتصادية دعت وبقوة إلى التشكيك في المعايير الحاكمة لإعداد وعرض التقارير المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الأمريكي، والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board «FASB». وقد أكدت الدراسات التابعة لهيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية "SEC" Securities and Exchange Commission على قصور المعايير المحاسبية الصادرة عن "FASB"، مما أثر بالسلب على جودة التقارير المالية (**SEC، 2003**).

ويمكن القول كذلك في هذا الصدد إن فاعلية العديد من القرارات التي يتم اتخاذها في تخصيص الموارد المتاحة بين الفرص الاستثمارية المتاحة تتحسن لحد كبير إذا ما توفرت المعلومات الملائمة بالشكل وفي التوقيت المناسب. وفيما يتعلق بسوق الأوراق المالية تحديداً فإنه بالإمكان القول إن دور المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية يتصل بفاعلية القرارات الاقتصادية سواء على مستوى المستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي خلال سوق الأوراق المالية، مما يمهد لقيام السوق بدوره الرئيسي المتمثل في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

ومن جهة أخرى فإن **اللحلح** (2005) يؤكد أن ظهور أسواق الأوراق المالية في الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً ومنها ليبيا، وانتشار هذه الثقافة في تلك الدول يُعقد عليه عديد الآمال في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد المتاحة، باعتبارها مراكز لاجتذاب وتجميع رؤوس الأموال من المدخرين لتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة والمناسبة مما ينعكس بالإيجاب على اقتصاد الدولة ككل.

ولأهمية هذا الدور الذي يلعبه سوق الأوراق المالية لإحداث إصلاحات اقتصادية هامة فإن **محمدين** (2010) يرى أن وجوده فقط لا يكفي، بل المهم هو أن يؤدي دوره على درجة مقبولة من الكفاءة، وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن غالب أسواق الأوراق المالية الرائدة حول العالم بدأت بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات عن طريق الشركات المسجلة بها، بهدف التحسين من جودة التقارير المالية التي تنشرها هذه الشركات.

وفي ضوء ما سبق من سرد يتجلى توقع أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات سيؤثر على مستوى الافصاح والشفافية في التقارير المالية بالإيجاب، ومن ثم على ثقة المستثمرين في السوق، وهو الأمر الذي عزز شعور الباحث بأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي من شأنه أن يحسن من جودة التقارير المالية التي تنشرها عبر السوق.

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على **السؤال الرئيسي التالي:**

"ما مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى؟"

ويشتق الباحث من السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تاثير تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما مدى تأثير تطبيق مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى؟

(3) الدراسات السابقة:

نستعرض في هذا الصدد بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي تناولت متغيراً أو أكثر من متغيراتها، والتي كانت أساساً لصياغة فرضيات الدراسة وبزوغ أهميتها، والتي يذكرها الباحث كما يلى:

جدول (1) الدراسات السابقة

الدراسة	نتائج الدراسة
أ. دراسة (Gompers and Metrick, 2003)	خلصت الدراسة والتي تناولت أكبر 1500 شركة أمريكية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى أن الشركات التي تطلق العنان لصلاحيات مجلس الإدارة بدون أدنى رقابة، وتركيز مجلس الإدارة في عدد قليل فإنها تقوم بإدارة الأرباح بشكل أكبر.
ب. دراسة (Core et al, 2006)	وأسفرت الدراسة والتي تناولت بيانات دراسة (Gompers and Metrick , 2003) والتي تناولت الشركات الأمريكية سالفة الذكر على نتائج مفادها أن فرضية الحوكمة الضعيفة Weak Governance وغير الفعالة هي أحد الأسباب المباشرة لتحقيق عوائد ضعيفة لحملة الأسهم.
ج. دراسة (أبوالعزم، 2006)	وأجريت الدراسة على الشركات الفلسطينية العامة والهادفة للربح «وما يعرف بقطاع الأعمال العام»، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة فلسطين، وتوصلت الدارسة لنتائج تدلل أن من أهم عوامل زيادة الثقة في دور لجنة المراجعة في التواصل مع كل من المراجع الداخلي والخارجي والذي ينعكس بالإيجاب على جودة التقرير المالي هو تفعيل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
د. دراسة (حبوش، 2007)	وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بمبادئ حوكمة الشركات، وأن هذا الالتزام كان سبباً مباشراً في إعادة الهيكلة المالية لهذه الشركات، وتحسين مراكزها المالية.
هـ. دراسة (قباجة، 2008)	وأكدت الدراسة والتي تناولت الشركات العامة الفلسطينية سواء المدرجة أو غير المدرجة في سوق الأوراق المالية الفلسطينية من خلال نتائجها أنه يجب إعادة النظر «عصرنه» التشريعات الحاكمة لسوق الأوراق المالية الفلسطيني، بما يلبى متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، وبالأخص مبدأ الإفصاح والشفافية.
و. دراسة (Xi and Rongtian , 2016)	و تقارن هذه الدراسة الأسس التعليمية في كل من الصين وتايوان خلال المؤسسات التعليمية غير الهادفة للربح والتي لها فروع في كل من الصين وتايوان بشكل تجريبي، باستخدام أداة تقييم مؤشر نظام كامل على أساس نظرية حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على جودة مخرجات المنظمات غير الهادفة للربح، وتوصلت لنتائج مفادها أن فروع المؤسسات التعليمية في الصين والتي تطبق مستوى مقبول من الحوكمة حققت معدلات نمو أكبر ومخرجات ذات جودة أعلى بشكل أوضح من فروع نفس المؤسسات في تايوان والتي لا تطبق حوكمة الشركات بالمرة.

(4) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة وبشكل مباشر إلى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين تطبيق حوكمة الشركات من قبل الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي وتحسين جودة تقاريرها المالية، بالإضافة إلى أهداف أخرى إجرائية تتمثل في استعراض تشريعات سوق الأوراق المالية الليبي للوفاء بمتطلبات الخاصة، علاوةَ على التعريف بالجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.

(5) أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

أ) تساهم الدراسة في إبراز الدور الهام والفعال لتشجيع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبى، خاصةً أن هذا السوق في حاجة ملحة لاكتساب ثقة المستثمرين الأفراد والمؤسسات على حد السواء، لما يُعقد عليه من آمال لنقل الاقتصاد الليبى من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد يرسي مبادئ السوق الحر.

ب) إبراز مزايا تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من شأنه أن يحفز إدارات الشركات على تطبيقها لزيادة قيمة المنشأة على المدى البعيد، الأمر الذى سينعكس بالإيجاب على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لسوق الأوراق المالية الليبى، ومن ثم زيادة كفاءته.

(6) فرضيات الدراسة:

بعد استعراض مشكلة الدراسة و الدراسات السابقة فإنه بإمكان الباحث أن يُصيغ **الفرضية الرئيسية** للدراسة على النحو التالي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق حوكمة الشركات وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي."

ولاختبار هذه الفرضية إحصائياً فإن الباحث اشتق الفرضيات الفرعية الست التالية،

والتي تم صياغتها في صورة الفرضية الصفرية "العدم" لكل منها كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى "H0 1": **لا** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات إرساء إطار عام لحوكمة الشركات وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية الثانية "H0 2": لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية الثالثة "H0 3": لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات حقوق المساهمين وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية الرابعة "H0 4": لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية الخامسة "H0 5" : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الفرعية السادسة "H0 6" : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

(7) متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة المستقلة في ستة متغيرات وهى مبادئ حوكمة الشركات الست الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004) ، أما متغير الدراسة التابع فهو يتمثل في جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.

(8) الإطار النظري للدراسة:

ويتناول هذا الجانب الآتي:

(1.8) الخلفية الفكرية للحوكمة:

تمثل حوكمة الشركات واحداً من أبرز الموضوعات التي حازت الاهتمام خلال العقدين السابقين، وقد شمل هذا الاهتمام الهيئات الاقتصادية الدولية المختلفة، والتي حرصت على التوصل إلى أسس ومبادئ حوكمة الشركات، بل واهتمت أيضاً بتقسيم وتصنيف الدول من حيث مستويات الحوكمة في أسواقها المالية (Pickett and Spencer, 2005).

وحتى نكوّن خلفية وافية بعض الشيء عن الحوكمة خلال هذه الدراسة، فإنه سيتم تناول الآتي:

(1.1.8) تعريف حوكمة الشركات:

لقد تناول الأدب المحاسبي مفهوم حوكمة الشركات بعديد التعريفات، فقد عرفت لجنة كادبوري الحوكمة على أنها "نظام شامل للرقابة، يتضمن النواحي المالية والنواحي الأخرى، يؤدي تطبيقه إلى إدارة الشركة ورقابة عملياتها بشكل معين" **(Cadbury Committee, 1992)**

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development "OECD" فتعرف الحوكمة على أنها "مجموعة من العلاقات بين كافة مستخدمي الشركة ومجلس إدارتها، والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمناً ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء (**OECD, 1999**).

وكذلك عرف كلاً من Monks and Minnow (2002) الحوكمة بأنها "علاقة بين مجموعة من الأطراف المتنوعة والمتعددة لتحديد اتجاه وأداء الشركات، حيث الأطراف الأساسية تتمثل في المساهمين – الإدارة – مجلس الإدارة – المديرون التنفيذيون، أما الأطراف الأخرى تتضمن العاملين – العملاء – الموردين – الدائنين – المجتمع".

وأيضاً عرف الباحثان (Dewing and Russel 2003) حوكمة الشركات بأنها «مجموعة

من القواعد والحوافز التي بواسطتها يكون توجيه ورقابة إدارة الشركة من أجل تعظيم الربحية وقيمة المنشأة على المدى الطويل بالنسبة للمساهمين».

وبعد هذا السرد فإن الباحث يشاطر الكاتبين Robert and Hillary (2003) بأنه ليس هناك تعريف قاطع لمفهوم الحوكمة، حيث يراه البعض من وجهة النظر القانونية أنه يمثل العلاقات التعاقدية من مختلف الأطراف، بينما يراه آخرون من المنظور المحاسبى على أنه يمثل التركيز على كيفية تعظيم الربحية وقيمة المنشأة في الأجل الطويل، كما يُنظر إليه كذلك من الوجهة الأخلاقية باعتباره يشير إلى حماية حقوق مساهمي الأقلية، وهكذا.

(2.1.8) حوكمة الشركات وأثرها على أهداف التقارير المالية:

تعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار الأسهم، حيث إن أسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءتها، وذلك من خلال توافر كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب، وبالتكلفة المناسبة (عقل، 2005). كما أنه ووفق **سوق الأوراق المالية الليبي** (2008) يمكن القول إن المعايير المحاسبية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين، والتى تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فإن مستخدمى المعلومات بحاجة إلى معلومات أخرى تتعلق بالتطلعات المستقبلية ومعلومات غير مالية مثل جودة الإدارة، المهارات الابتكارية، رأس المال الذهنى، رضا العميل وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في عصر المعلومات.

وهكذا بدأت جهود تحسين حوكمة الشركات عن طريق وضع معايير دولية تساعد الحكومات في تحسين الأطر القانونية والتنظيمية في هذا المجال ومن أهم ما أسفرت عنه هذه الجهود مجموعة المبادئ التى تم صياغتها في شكلها الجديد كما يلى (**OECD. 2004**):

- الإطار العام لحوكمة الشركات.
- دور أصحاب المصالح.
- حقوق المساهمين.

- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

وبتحليل هذه المجهودات يعتقد Robert (2006) أن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد من أهم مبادئ حوكمة الشركات، ولذلك بدأت المنظمات المهنية المحاسبية بإعادة صياغة معايير التقرير المالي لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي، والرفع من مستوى جودة التقرير المالي المقدم فيما يتعلق بالمعومات المالية وغير المالية على حد السواء.

(3.1.8) تشريعات سوق الأوراق المالية الليبي تجاه حوكمة الشركات:

تماشياً مع صياغة وإقرار الأسواق المالية العالمية ابتداءً، ومن ثم الأسواق النامية والناشئة وتحديداً العربية لاحقاً تشريعات وقواعد تلبى متطلبات مبادئ حوكمة الشركات لغرض زيارة جودة التقارير المالية وحمايتها من عمليات إدارة الأرباح وتزييف المراكز المالية للشركات المسجلة بالسوق، فإن ذلك هو حال سوق الأوراق المالية الليبى، فلقد وجدت الهيئة المشرفة على سوق المال الليبى نفسها مجبرة على صياغة تشريعات تخدم أهداف ومبادئ الحوكمة، وعليه قامت بصياغة لائحة الإدارة الرشيدة "الحوكمة" خلال عام "2008"، والتي هي مجموعة من القواعد والتشريعات المرشدة والملزمة بالنسبة للشركات المسجلة طرف السوق، لتكون بمثابة دليل لها للوفاء بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات (**لائحة الإدارة الرشيدة "الحوكمة"**، 2008).

(2.8) جودة التقارير المالية:

حيث إننا قد أسلفنا ذكراً أن الوضع الاقتصادي العالمى الجديد وما تبعه من أزمات مالية عنيفة ألقت بظلالها على جودة التقارير المالية، فإن المنطق يقتضي التعريف بمفهوم جودة التقارير المالية ابتداءً.

فتعرف جودة التقارير المالية بأنها "مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة، والوضع المالي بها" (**Tang et al. 2008**) ، بينما

يعرفها آخرون على أنها "الدقة التي تُفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشركة، ولاسيما المتعلقة بقدرتها على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون" **(Biddle et al. 2009)**.

ووفق ما سبق فإن الباحث يرى أن جودة التقارير المالية تقوم على مرتكزين أساسيين هما:

المرتكز الأول: درجة دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

المرتكز الثاني: مدى جودة نظام الإفصاح عن المعلومات.

(1.2.8) درجة دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية:

تعتبر دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية من أهم العوامل التي تؤثر في مدى جودة التقارير المالية. ويرى **عياد** (2010) أن التقارير المالية التى تحوى معلومات غير دقيقة سوف تؤثر بالسلب لا محالة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فتصبح تلك القرارات غير رشيدة من قبل مستخدمى تلك التقارير.

ويؤكد كلاً من **سالم** (2008) ، و **عامر** (2010) أن توفر معيار الدقة "Accuracy" يمثل سمة أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وأن غيابها يقلل من ثقة مستخدمي هذه التقارير فيها وفي الشركة ذاتها والقائمين على إدارتها، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى انخفاض القيمة السوقية لهذه الشركة، لذا فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" بعض الخصائص التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المُفصح عنها في التقارير المالية والتي تدعم توافر معيار الدقة، وهي كالآتي **(FASB. 2006)**:

- **خاصية صدق التعبير:** Faithful Representation

وهى تعني أن المعلومات التي تُعرض بالتقارير المالية يجب أن تكون صادقة وتمثل بواقعية الأحداث المالية التى تتعلق بالمنشأة.

- **خاصية عدم التحيز "الحياد":** Neutrality

ويقصد بالحياد عدم وجود أدنى نية أو قصد لتعديل أو تبديل المعلومات للتأثير

على النتائج التى تحتويها التقارير المالية بهدف خدمة مصلحة أي من الأطراف التى تستخدمها.

■ **خاصية الشمولية:** Completeness

وتعني أن تشمل التقارير المالية على كل المعلومات الضرورية التى تمت داخل الشركة، مع عدم تجاوز أو إغفال أي معلومات من شأنها أن تؤثر على اتجاه القرار.

(2.2.8) مدى جودة نظام الإفصاح عن المعلومات:

يمثل نظام الإفصاح الجيد المحور الثاني لتحقيق جودة التقارير المالية، ويمكن الإقرار بأن وجود نظام فعال للإفصاح المحاسبي يساعد على توفير المعلومات لمستخدميها بالقدر المناسب، وكذلك في التوقيت الأمثل لمتخذ القرار الاستثماري.

ويعرف Rogers (2008) جودة الإفصاح على أنها "المدى الذي تقوم فيه الإدارة بتخفيض الفائدة المعلوماتية المتعلقة بالإضرار لمتعاملي السوق غير المطلعين".

ويفسر ذلك بمقدرة الإدارة من خلال النجاح في تقديم معلومات بالقدر المناسب والتوقيت المناسب للأطراف المعنية بسوق الأوراق المالية للذين ليس لديهم أي مصدر آخر للحصول على تلك المعلومات سوى الإفصاح من خلال الشركة، وبما لا يمنح فائدة معلوماتية لأي طرف على حساب آخر.

وتأسيساً على ما سبق فإن الباحث يرى أن جودة الإفصاح تقوم على أساس توفير معلومات بحجم مناسب وخلال توقيت أمثل لمتخذ القرار الاستثمارى، مع افتراض الرشد الكافي لمتخذ القرار في التعامل مع المعلومات المُفصح عنها، بما يعدل من رأيه حول عدم التأكد المحيط بالشركة، وبالتالى تؤثر على أسعار وحجم التداول المرتبط بأسهمها.

(9) منهجية الدراسة وتنفيذ الجانب الميداني:

ونتناول خلال هذا الجانب ما يلي:

(1.9) منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي "Inductive Approach"، والقائم على دراسة

وتلخيص البحوث والدراسات السابقة التي تناولت علاقة مبادئ حوكمة الشركات والتقارير المالية للتعرف على متغيرات الدراسة، ومن ثم الوصول لحكم أو نتيجة متمثلة في صياغة فرضيات الدراسة، والتي خضعت للاختبار أو التجريب وفق المنهج الاستنباطي "Deductive Approach"، ومن ثم الوصول إلى نتائج الدراسة.

(2.9) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء مجالس الإدارة، وكذلك المديرين التنفيذيين ومدراء الإدارات في جميع الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي «كممثل لمعد للمعلومات المالية والفصح عنها» سواءً الأربعة عشر المكونة للمؤشر العام للسوق، أو البقية التي لا تدخل ضمن المؤشر، بالإضافة شركات السمسرة والوساطة المالية «كمستخدم للمعلومات المنشورة من الشركات المسجلة»، والذين قُدمت قائمة الاستبيان للمدراء العامين ومدراء التنفيذ والمنفذين لكل شركة من هذه الشركات، والتي تبلغ عشر شركات في السوق الليبي، وعليه بلغ العدد الإجمالي للعينة خمسا وثلاثين شركة ما بين شركات مسجلة بالسوق وشركات سمسرة ووساطة مالية، واللائي تجاوبن جميعهن مع الباحث، وبعد حصر أعداد أعضاء مجالس الإدارة وكذلك المديرين التنفيذيين في الشركات المسجلة، وكذلك المديرين العامين والمديرين التنفيذيين والمنفذين في شركات السمسرة والوساطة المالية، فقد بلغ مجتمع الدراسة «300» مفردة موزعة على كافة الشركات من النوعين.

أما عينة الدراسة فإنه قد تم تحديدها من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وقد بلغ حجم عينة الدراسة «150» مفردة، وقد تم توزيع قائمة الاستبيان على جميع أفراد العينة من الشركات المسجلة بالسوق أو شركات السمسرة والوساطة المالية، وقد استرد منها عدد «103» وتم استبعاد عدد «3» استبيانات نظراً لعدم تحقيقها الشروط المطلوبة وعدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي يبلغ حجم العينة «100» مفردة، ويظهر الجدولان (2) و(3) أعداد وتفاصيل الاستبيانات المرسلة والمستلمة من عينة الدراسة سواء من الشركات المسجلة بالسوق الليبي أو من شركات السمسرة والوساطة المالية.

جدول (2)

أعداد وتفصيل الاستبيانات الموزعة والمستلمة من الشركات المسجلة بالسوق

اسم الشركة «المنشأة»	المستهدفين بالاستبيان
مصرف المتوسط	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف الوحدة	رئيس مجلس الإدارة – 5 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف التجارة والتنمية	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
المصرف التجاري الوطني	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف الجمهورية	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف الصحارى	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
مصرف السراي	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة ليبيا للتأمين	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس الإدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة المتحدة للتأمين	رئيس مجلس الإدارة – 3 عضو مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الصحارى للتأمين	رئيس مجلس الإدارة – عضو مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة+ مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة الأهلية للإسمنت	رئيس مجلس الإدارة – عضو مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة الليبية للتبغ المساهمة	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الشركة الليبية للتهيئة والتطوير العمراني	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم

اسم الشركة «المنشأة»	المستهدفين بالاستبيان
الشركة الليبية للتنمية والاستثمار	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء لصناعة المواسير المساهمة	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء لاستخلاص وتكرير الزيوت النباتية المساهمة	رئيس مجلس الإدارة – 3 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء للأنابيب المساهمة	رئيس مجلس الإدارة -4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء للأسلاك والكابلات المساهمة	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء للصناعات الهندسية	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الراحلة للخدمات النفطية	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الإنماء للأدوية والمستلزمات الطبية	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة
شركة الاستثمار الوطني	رئيس مجلس الإدارة – 2 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة الاتحاد الوطني للاستثمارات الهندسية	رئيس مجلس الإدارة – 4 عضو مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
شركة سوق المال الليبي	رئيس مجلس الإدارة – 4 أعضاء مجلس إدارة – مدير إدارة شؤون الأسهم
الإجمالي 25 **شركة**	**المرسل** 100 **استبيان**
المستلم فعلاً	80 **استبيانا**

جدول (3)

أعداد وتفصيل الاستبيانات الموزعة والمستلمة من شركات السمسرة والوساطة المالية

اسم الشركة	المستهدفين باستمارة الاستقصاء
شركة التضامن	مدير عام – مدير تنفيذي – 2 منفذ
شركة التداول	مدير عام – 2 منفذ
شركة الصرافة	مدير عام – مدير تنفيذي – منفذ
شركة النور	مدير تنفيذي – 2 منفذ
شركة سراب	مدير تنفيذي – منفذ
شركة بلتون الدولية	مدير عام – 2منفذ
شركة الوسيط المباشر	مدير عام – مدير تنفيذي – 2 منفذ
شركة المجموعة الوطنية	مدير عام – منفذ
شركة المسار	مدير تنفيذي – 2 منفذ
شركة السهم الأخضر	مدير تنفيذي – 2 منفذ
الإجمالي 10 **شركات**	**المرسل** 30 **استبيانا**
المستلم فعلاً	23 **استبيانا**

(3.9) تصميم قائمة الاستبيان:

تم صياغة قائمة الاستبيان وفق نموذج ليكرت الخماسي "Likert Scale"، وقد تم تقسيم الاستمارة إلى ستة أجزاء، بحيث يتناول كل جزء العبارات اللازمة لاختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة الست، ويتضمن كل جزء مجموعة من العبارات أو العناصر التي تغطى الجوانب المختلفة للفرضية المراد اختبارها.

(4.9) حدود الدراسة:

تقف الدراسة عند الحدود التالية:

- تقتصر الدراسة في التطبيق على سوق الأوراق المالية الليبى من خلال التقارير المالية المنشورة، والتى تقدمها الشركات المسجلة طرف السوق، والتى يطالب السوق بإعدادها بشكل سنوي.
- إن الدراسة تحاول التعرف فقط على أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية، بعيداً عن أي تأثيرات لعوامل أخرى مالية أو اقتصادية أو تشريعية كانت.

(5.9) آلية تحليل البيانات:

اعتمد الباحث في المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة عن طريق قائمة الاستبيان على البرنامج الإحصائي "SPSS" Statistical package for the social sciences، ويعود السبب في ذلك إلى ما يتيحه من إجراء تحليلات متعددة ومفيدة في مجال البحث. وقد قام الباحث بالتنويع في معالجات تحليل البيانات لتحقيق أهداف البحث، لذلك تم استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية :

1) استكمالاً لمتطلبات استمارة الاستقصاء فقد أستُخدم اختبار صدق وثبات هذه الأداة المستخدمة، وذلك عن طريق احتساب معامل ألفا كرونباخ «Cronbach alpha" للاستبيان ككل، وكذلك لكل جزء أو محور من المحاور الستة، لغرض التعرف على درجة ثبات وتجانس أداة البحث، وكذلك تم احتساب معامل الارتباط لبيرسون "الاتساق الداخلي" "Person Correlation Coefficient" لكل عبارة أو عنصر خلال كل محور من محاور الاستبيان، للتعرف على درجة ارتباط متغيرات أو عناصر المحور مع محورها، ومدى صلاحيتها لاختبار الفرضية التي صيغت من أجلها.
2) اختبار كولمجروف سميرنوف «الاعتدالية» «Kolmogorov-Smirnov» للتعرف على طبيعة البيانات المجمعة، وما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
3) مقاييس النزعة المركزية لتلخيص وعرض البيانات الإحصائية الوصفية التي تم الحصول عليها من الإجابات المختلفة لأفراد عينة البحث.

4) الاعتماد على اختبار "ت" لعينة واحدة "One sample T-test" لغرض اختبار فرضيات الدراسة.

وحتى أمكن تحليل البيانات وتنفيذ الاختبارات الإحصائية السالفة فإنه يجب التنويه إلى أنه قد تم تنظيم المتغيرات خلال البحث على أساس الآتي :

- ترميز المتغيرات :

كما أسلفنا فإنه قد تم تقسيم المتغير المستقل في البحث إلى ستة متغيرات فرعية هي مبادئ الحوكمة الستة، والتي تم صياغتها ضمن فرضيات البحث الفرعية الستة، أما المتغير التابع فهو جودة التقارير المالية، وحتى يمكن اختبار هذه الفرضيات الستة فقد تم صياغة متغيرات جزئية خاصة بكل فرضية فرعية تمثل عناصر "عبارات" تمكن الردود عليها أو الإجابة عنها من اختبار كل فرضية فرعية.

وبناءً على ما سبق فإنه قد تم ترميز كل محور خلال قائمة الاستبيان بالحروف كالآتي a, b, c, d, e, f على التوالي، ومن ثم أعطي ترقيم متتالي لكل عنصر أو عبارة خلال كل محور، فمثلاً الرمز "a1" يقصد به العبارة الأولى أو العنصر الأول في المحور الأول الخاص بالفرضية الفرعية الأولى، وكذلك الرمز "b1" يقصد به العبارة الأولى أو المتغير الجزئي الأول في المحور الثاني الخاص بالفرضية الفرعية الثانية، وهكذا، وعليه فقد بلغ عدد العبارات أو العناصر "المتغيرات الجزئية" المكونة للمحاور الستة في استمارة الاستقصاء عدد "31" عبارة.

- تكويد قيم المتغيرات :

تم الاعتماد في صياغة عبارات أو متغيرات قائمة الاستبيان على مقياس ليكرت "Likert Scale" كما تناولنا، بحيث تكون التعليقات أو الردود في شكل درجات لقياس درجة الموافقة أو الأهمية كما يلى:

جدول (4)

تكويد قيم المتغيرات

موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة
5	4	3	2	1

- الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

بدايةً وقبل الخوض في استعراض نتائج الاختبارات الإحصائية لعينة الدراسة فإن الباحث سيقوم باستعراض الخصائص الديموغرافية لعينة البحث وفق الآتي :

يوضح الجدول (5) توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي.

جدول (5)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	63	٪ 63
ماجستير	27	٪ 27
دكتوراه	4	٪ 4
أخرى	6	٪ 6
الإجمالي	100	٪ 100

كما يوضح الجدول (6) توزيع أفراد العينة بحسب التخصص

جدول (6)

توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	41	٪ 41
تمويل	22	٪ 22
إدارة	26	٪ 26
أخرى	11	٪ 11
الإجمالي	100	٪ 100

كما يوضح الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة في مجال الأسواق المالية.

جدول (7)

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة في مجال الأسواق المالية

الخبرة في مجال الأسواق المالية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	18	٪ 18
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	43	٪ 43
من 11 سنة إلى 15 سنة	27	٪ 27
أكثر من 15 سنة	12	٪ 12
الإجمالي	100	٪ 100

كما يوضح الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات في مجال الأسواق المالية.

جدول (8)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات في مجال الأسواق المالية

عدد الدورات في مجال الأسواق المالية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 دورات	26	٪ 26
من 3 دورات إلى 5 دورات	36	٪ 36
من 6 دورات إلى 10 دورات	27	٪ 27
أكثر من 10 دورات	11	٪ 11
الإجمالي	100	٪ 100

كما يوضح الجدول (9) توزيع أفراد العينة حسب الدراية بمبادئ حوكمة الشركات

جدول (9)
توزيع أفراد العينة حسب الدراية بمبادئ حوكمة الشركات

البيـان	التكرار	النسبة المئوية
لديك دراية كافية بمبادئ حوكمة الشركات		
نعـم	100	٪ 100
لا	0	٪ 0
الإجمالي	100	٪ 100

ومما سبق نستخلص أن «63 ٪ » من أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس، وأن ما يزيد عن «30 ٪ » هم من حملة الدرجات العليا من الماجستير والدكتوراه، وأن معظم تخصصات هؤلاء العلمية توزعت بين المحاسبة والتمويل والإدارة مع أسبقية لتخصص المحاسبة، وهي المؤشرات التي انعكست جميعها لصالح إثراء قيمة البيانات المجمعة من عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بالخبرة في مجال الأسواق المالية فيظهر من العرض السابق أن ما يزيد عن "80 ٪ " يمتلكون خبرة في مجال الأسواق المالية تزيد عن "5" سنوات، وأن "27 ٪ " لهم خبرة تتراوح ما بين "11-15" سنة، وأن "12 ٪ " لهم خبرة تزيد عن "15" سنة، بالإضافة إلى أنه ما يقترب من "75 ٪ " من أفراد العينة قد تلقوا دورات تأهيلية في مجال أسواق الأوراق المالية تزيد عن "3" دورات وهى الأخرى تمثل مؤشرات ايجابية لصالح جودة البيانات المجمعة من عينة البحث، وأخيراً فإن كل أفراد عينة البحث يمتلكون دراية كافية ووافية بمبادئ حوكمة الشركات، الأمر الذي حرص الباحث على توفره في كل استمارة استقصاء ابتداءً لكي تكون صالحة للتحليل الإحصائي

– اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات استمارة الاستبيان.

تم استخدام طريقة معامل الفا كرونباخ، حيث تم احتساب معامل الفا لكل محور من محاور الاستبيان، وكذلك للاستبيان ككل وهو ما يظهره الجدول (10) كما يلي:

جدول (10)

طريقة معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحور	محتوى المحور "المتغير المستقل الفرعي"	عدد العبارات "العناصر"	معامل الفا كرونباخ
الأول	تطبيق مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات	5	0.6875
الثاني	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة.	4	0.7771
الثالث	تطبيق مبدأ حقوق المساهمين	4	0.5654
الرابع	تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	6	0.5878
الخامس	تطبيق مبدأ لإفصاح والشفافية	7	0.7276
السادس	تطبيق مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة	5	0.7954
الاستبيان ككل		31	0.8564

يتضح من بيانات الجدول السابق أن معاملات الفا كرونباخ تعتبر مقبولة جداً ودالة احصائياً. وتتعدى فى كافة المحاور الارتباط المتوسط "0.50" بفارق مقبول. حيث بلغ على سبيل المثال فى المحور السادس "0.7954"، والمحور الثاني "0.7771".

ولعل ما يؤكد ما سبق هو قيمة معامل الفا كرونباخ لكامل الاستبيان وهو الرقم الأهم، حيث بلغ "0.8564"، وهو رقم مقبول للغاية، ويدلل على توافر الثبات فى أداة جمع البيانات.

الاتساق الداخلي لقائمة الاستبيان:

ويُقصد بالاتساق الداخلي للاستبيان مدى ارتباط عبارات أو متغيرات أو عناصر كل محور من محاور الاستبيان مع محورها، والتي يمثل خلالها كل محور فرضية من فرضيات الدراسة الفرعية الستة.

وللتعرف على مدى الاتساق الداخلي للاستمارة فإنه قد تم احتساب معامل الارتباط

لبيرسون «Person Correlation Coefficient»لكافة متغيرات استمارة الاستقصاء والبالغ عددها "31" ابتداءً من "a1" إلى "f5".

وقد جاءت جميع قيم معاملات الارتباط لعدد "31" متغير معنوية عند مستوى معنوية "$\alpha = 0.01$"، حيث جاءت قيم مستوى الدلالة "القيمة المحسوبة" لها جميعاً مساوية "0.0001"، وهي أصغر من القيمة المحددة "$\alpha = 0.01$" . وهى النتائج التي تجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أو العدم "H0" والقائمة على : عدم وجود ارتباط ذو دلالة معنوية بين هذه المتغيرات ومحاورها، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة "H1" والقائمة على : وجود ارتباط ذو دلالة معنوية بين هذه المتغيرات ومحاورها، مما يزيد من جودة واعتمادية أداة البحث "وسيلة جمع البيانات".

■ **اختبار كولمجروف – سميرنوف لمعرفة نوع البيانات لمعرفة نوع البيانات وما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا** (1-sample k-s).

يستخدم اختبار كولمجروف سميرنوف للتعرف ما إذا كانت البيانات المجمعة من عينة البحث تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

وقبل تطبيق الاختبار فإنه بالإمكان صياغة الفرضيات كما يلى:

الفرضية الصفرية "العدم" (H0): البيانات المجمعة من عينة البحث تخضع للتوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة (H1): البيانات المجمعة من عينة البحث لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

ويمكن استعراض نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف خلال الجدول (11).

جدول (11)

نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف لبيانات عينة البحث

البيان	بيانات المحور الأول	بيانات المحور الثاني	بيانات المحور الثالث	بيانات المحور الرابع	بيانات المحور الخامس	بيانات المحور السادس	بيانات الاستمارة ككل
حجم العينة	100	100	100	100	100	100	100
المتوسط	3.1157	3.4914	3.6533	3.3014	3.1010	3.8211	3.3902
الانحراف المعياري	0.53825	0.41678	0.38902	0.43780	0.55877	0.44047	0.27943
القيمة المطلقة	0.114	0.091	0.113	0.124	0.131	0.159	0.156
الاختلافات: الموجب	0.071	0.089	0.113	0.124	0.131	0.159	0.156
السالب	-0.114	-0.091	-0.074	-0.109	-0.095	-0.093	-0.083
قيمة الاختبار z	1.139	0.908	1.133	1.243	1.309	1.589	1.564
مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة	0.149	0.382	0.154	0.091	0.065	0.013	0.015

وبعد الاطلاع على نتائج الاختبار على كامل بيانات العينة والبالغ حجمها «100» مفردة نجد أن قيمة اختبار «Z" بلغت "1.564"، وأن مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة بلغ "0.015"، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد "$\alpha = 0.05$"، مما يعني رفض الفرضية الصفرية "العدم"، وقبول "عدم رفض" الفرضية البديلة، والقائمة على أساس أن البيانات المجمعة من عينة البحث لا تخضع للتوزيع الطبيعي وحيث إن البيانات لا تخضع

للتوزيع الطبيعي فإننا سنقوم باتباع الاختبارات اللامعلمية "Non parametric tests".

(5.9) نتائج اختبار الفرضيات:

– بدايةً يجب التنويه أنه وعند اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة الست فإنه تم استخدام اختبار "t" لمتوسط عينة واحدة "One sample T test"لقبول الفرضية من عدمه، وذلك عند مستوى المعنوية المحدد «α 0.05"، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من "0.05" فإنه سيتم رفض الفرضية الصفرية "العدم" وذلك لكل فرضية فرعية، ومن ثم قبول الفرضية البديلة القائمة على وجود العلاقة **"أي قبول الفرضية وقبول العلاقة"**، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من "0.05" فإنه سيتم قبول الفرضية الصفرية "العدم" وذلك لكل فرضية فرعية من الفرضيات الست **"أي رفض الفرضية ورفض العلاقة"**.

وبناءً على ما سبق سيعرض الباحث نتائج اختبار كل فرضية كما يلى:

نتائج اختبار الفرضية الأولى:

وتظهر الجداول من (12) إلى (14) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الأولى، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الخمسة.

جدول (12)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الأولى "المحور الأول"

المحور الأول	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	2.150	99	0.0001	0.1157	0.0089	0.2225

جدول (13)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الأولى

المحور الأول	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	100	3.1157	0.53825	17.28	0.05382

جدول (14)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الأولى

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
a1	الحوكمة هي نظام أساسي يحدد فيه رؤية الشركة ورسالتها، وهدفها وسلطتها واختصاصها، وتعكس التقارير المالية مستوى تحقيق هذه الرؤية عبر الزمن	30	42	14	13	1	100
a2	هي خطة استراتيجية محددة تمكن من التنفيذ والمساءلة	10	35	26	24	5	100
a3	هي نظام رقابة داخلية محكم وفعال يقدم تقارير مالية تتصف بالدقة والاعتمادية	3	37	32	27	1	100
a4	هي نظام واضح لتحديد المسؤوليات والصلاحيات لصناع القرار في كافة المستويات الإدارية.	7	39	40	14	0	100

a5	هي نظام حوافز مالية وغير مالية لجعل جميع الأطراف تتصرف وفق المصلحة العليا للمنظمة.	4	35	35	24	2	100

ويتبين مما سبق أن قيمة مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد «0.05 α"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ إرساء إطار عام لحوكمة الشركات وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى، **وعليه نقبل الفرضية الأولى.**

نتائج اختبار الفرضية الثانية:

وتظهر الجداول من (15) إلى (17) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الثانية، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الأربعة.

جدول (15)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الثانية "المحور الثاني"

المحور الثاني	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في الرقابة على الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	11.791	99	0.0001	0.4914	0.4087	0.5741

جدول (16)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الثانية

المحور الثاني	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في الرقابة على الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	100	3.4914	0.41678	11.94	0.04168

جدول (17)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الثانية

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
b1	تحترم الحوكمة حقوق أصحاب المصالح جميعاً. في الحصول على المعلومات المطلوبة من قبلهم.	37	40	19	4	0	100
b2	توفر الحوكمة المطبقة آلية لمشاركتهم.	8	56	27	9	0	100

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
b3	تحفظ الحوكمة حقوق الموردين والمقرضين والدائنين عموماً من حيث تقديم المعلومات المتعلقة بمستحقاتهم لدى الشركة، وكافة البيانات المتعلقة بهم.	7	47	34	12	0	100
b4	تحمي الحوكمة حقوق العاملين والمستخدمين عموماً من قرارات الفصل التعسفية، من حيث تقديمها معلومات تفصيلية عن مستويات أدائهم وانضباطهم وفق المعايير المطلوبة	6	56	31	6	1	100

ويتبين مما سبق أن قيمة مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد «0.05 α"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ دور أصحاب المصالح في الرقابة على الإدارة وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى، **وعليه نقبل الفرضية الثانية.**

نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

تظهر الجداول من (18) إلى (20) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الثالثة، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الأربعة.

جدول (18)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الثالثة "المحور الثالث"

المحور الثالث	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ حقوق المساهمين وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	16.794	99	0.0001	0.6533	0.5761	0.7305

جدول (19)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الثالثة

المحور الثالث	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ حقوق المساهمين وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي	100	3.6533	0.38902	10.65	0.03890

جدول (20)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الثالثة

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
c1	تمكن الحوكمة المساهمين من الحصول على المعلومات المفيدة في الوقت المناسب.	41	38	16	5	0	100
c2	تضمن الحوكمة حقوق المساهمين في حضور الجمعية العمومية ومناقشة القوائم المالية المعدة من قبل مجلس الإدارة	4	31	39	23	3	100
c3	تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات العامة عن القرارات المرتبطة بالتغييرات الأساسية بالشركة	8	46	33	12	1	100
c4	تقدم الحوكمة المعلومات اللازمة للمساهمين فيما يتعلق بتكوين لجنة المراجعة، والتقارير المقدمة من قبلها.	56	38	5	1	0	100

ويتبين مما سبق أن قيمة مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد «0.05 a"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ حقوق المساهمين وزيادة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى، **وعليه نقبل الفرضية الثالثة.**

نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

وتظهر الجداول من (21) إلى (23) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الرابعة، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الستة.

جدول (21)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الرابعة "المحور الرابع"

المحور الرابع	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ووجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	6.885	99	0.0001	0.3014	0.2146	0.3883

جدول (22)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الرابعة

المحور الرابع	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين و وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	100	3.3014	0.43780	13.26	0.04378

جدول (23)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الرابعة

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
d1	تضمن الحوكمة حصول جميع المساهمين من نفس الفئة على المعلومات المفصح عنها بدون تمييز	31	49	17	3	0	100
d2	يتم إنجاز عمليات السوق من تنفيذ أوامر البيع والشراء بأقل تكلفة معاملات قد تذهب لصالح شركات السمسرة والوساطة المالية.	4	23	32	40	1	100
d3	تضمن الحوكمة انتفاء أي قيود تشريعية أو تنظيمية من شأنها أن تؤثر على حرية دخول وخروج المستثمرين من وإلى السوق وإتمام كافة المعاملات داخله.	12	65	15	6	2	100
d4	لا تفرض هيئة الرقابة والإشراف بالسوق أي ضرائب على عمليات البيع والشراء وغيرها من المعاملات.	8	25	20	39	8	100
d5	انتفاء تحقيق المحللين الماليين والمتخصصين وكافة الأطراف الوسيطة أي أرباح فعالة وغير عادلة على حساب المساهمين.	3	12	38	43	4	100

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
d6	تضمن الحوكمة غياب أي قيود أو سقوف على ملكية المستثمرين الأجانب بالسوق سواء أفراداً أو مؤسسات، وأي قيود لحصولهم على المعلومات الفصح عنها.	11	58	20	8	3	100

ويتبين مما سبق أن قيمة مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد «0.05 α"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وزيادة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، **وعليه نقبل الفرضية الرابعة**

نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

وتظهر الجداول من (24) إلى (26) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الخامسة، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها السبعة.

جدول (24)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية الخامسة "المحور الخامس"

المحور الخامس	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ووجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي	1.808	99	0.074	0.1010	-0.0099	0.21199

جدول (25)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية الخامسة

المحور الخامس	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي	100	3.1010	0.55877	18.02	0.05588

جدول (26)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات «عبارات» الفرضية الفرعية الخامسة

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
e1	تضمن الحوكمة وفاء التقارير المالية للشركات المسجلة بالسوق بمتطلبات الإفصاح المحاسبي العادل، مما أدى إلى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وبالتالي التسعير العادل لأسهمها.	29	30	31	9	1	100
e2	إن الإفصاح عن الدخل الشامل خلال التقارير المالية للشركات المسجلة بالسوق يعتبر من ركائز الإفصاح وفق متطلبات الحوكمة، مما يساعد على التقييم الحقيقي لأدائها وبالتالي التسعير العادل لأسهمها.	12	41	33	13	1	100

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
e3	توفر لجنة إدارة السوق وفق متطلبات الحوكمة تقارير دورية منتظمة مجانية تتصف بالحياد عن أداء الشركات المسجلة بالسوق.	48	41	7	4	0	100
e4	تضمن الحوكمة نشر التقارير المالية للشركات المسجلة بالسوق عن طريق شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» إلى انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات.	14	21	36	28	1	100
e5	تضمن الحوكمة تقديم النتائج المالية والتشغيلية للشركة والأداء والمتابعة.	8	27	31	33	1	100
e6	تضمن الحوكمة الإفصاح عن مكافآت وترقيات المديرين والفنيين والمزايا الممنوحة لهم.	6	4	21	68	1	100
e7	تضمن الحوكمة مراجعة خارجية ذات جودة للتقارير المالية للشركات المسجلة بالسوق.	8	35	35	14	8	100

ويتبين مما سبق أن مستوى الدلالة "القيمة المحسوبة" تساوى "0.0001" وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد"0.05 α"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات مبدأ الإفصاح والشفافية وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى، **وعليه نقبل الفرضية الخامسة.**

نتائج اختبار الفرضية السادسة:

وتظهر الجداول من (27) إلى (29) نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية السادسة، بالإضافة إلى النتائج الوصفية المتعلقة بالفرضية ككل، وكذلك بكل متغير من متغيراتها الخمسة.

جدول (27)

نتائج اختبار "t" للفرضية الفرعية السادسة "المحور السادس"

المحور السادس	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية	اختلاف المتوسط	مستوى الثقة 95 ٪	
					الأدنى	الأعلى
العلاقة بين تطبيق مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	18.642	99	0.0001	0.8211	0.7337	0.9085

جدول (28)

النتائج الوصفية للفرضية الفرعية السادسة

المحور السادس	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الخطأ المعياري للمتوسط
العلاقة بين تطبيق مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي.	99	3.8211	0.44047	11.53	0.4405

جدول (29)

النتائج الوصفية لاستجابات عينة البحث حول متغيرات "عبارات" الفرضية الفرعية السادسة

الرمز	العبارة «العنصر»	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة	المجموع
f1	تضمن الحوكمة مساءلة مجلس الإدارة عن من المساهمين عن كافة المعلومات المفصح عنها.	36	50	14	0	0	100
f2	تضمن الحوكمة الشفافية في اختيار المسؤولين التنفيذيين ووضع مرتباهم ومزاياهم.	13	59	23	5	0	100
f3	توفر الحوكمة المعلومات المتعلقة بأهداف الإدارة، والإنفاق الرأسمالي لتحقيقها.	18	51	47	4	0	100
f4	تساعد الحوكمة على استقلالية عمل لجنة المراجعة بما يضمن تقديم تقرير مالية تتصف بالاعتمادية	11	45	39	5	0	100
f5	تضمن الحوكمة للحد من ممارسات مجلس الإدارة لإدارة الأرباح للتقارير المالية، والإفصاح الانتقائي لها.	27	47	22	4	0	100

ويتبين مما سبق أن مستوى الدلالة «القيمة المحسوبة» تساوى «0.0001» وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد «α=0.05"، مما يدلل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر مقومات تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وزيادة درجة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، **وعليه نقبل الفرضية السادسة.**

وبذلك يمكن القول إن كافة النتائج سالفة الذكر تمكننا من قبول فرضية الدراسة الرئيسية والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق حوكمة الشركات وزيادة درجة جودة التقارير المالي المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي".

(10) توصيات الدراسة:

فى ضوء التحليلات العملية لبيانات الدراسة والتي أجريت على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبى، **فإن الباحث بإمكانه أن يوصي بالآتي:**

1) العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التى توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.

2) العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.

3) العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح، لإعطاء كافة المساهمين والمستثمرين الأمن والآمان لاستثماراتهم.

4) ضرورة إدخال بعض التعديلات على دليل الإدارة الرشيدة "حوكمة الشركات" الخاص بسوق الأوراق المالية الليبي، حيث إنه بحاجة لبعض التوضيحات الإضافية.

5) ضرورة الزام الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية الليبى الشركات المسجلة طرفه بضرورة الوفاء بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مما يساعد ويمهد لجذب الاستثمارات إلى السوق وزيادة الثقة في معاملاته.

6) الإسراع في تدشين موقع على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" يكون خاصا بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث يتم خلاله ترتيب الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى على أساس مدى التزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة.

7) ضرورة الحفاظ على استقلالية قرارات الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية الليبى، وضمان عدم السيطرة أو التأثير عليها من أية جهات سيادية كانت.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1) إبراهيم، فريد محرم فريد (2009)، **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

2) أبو العزم، فاتح بشير (2006)، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة

3) اللحلح، أحمد أحمد (2005)، مؤشرات أداء قطاع الأعمال العام للغزل والنسيج في ظل التوجه للخصخصة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، يناير، ص ص1-25.

3) حبوش، محمد (2007)، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

4) سالم، خالد حسن محمد (2008)، **تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف حماية البيئة على قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

5) سوق الأوراق المالية الليبي (2008)، **الدليل الاسترشادي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

6) سوق الأوراق المالية الليبي (2008)، **لائحة الإدارة الرشيدة «الحوكمة»**، بدون ناشر.

7) عامر، أحمد حسن (2010)، **دراسات في المحاسبة المالية**، بدون ناشر.

8) عبد الله، محمد مفتاح (2009)، تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وأثره على متخذ القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، ديسمبر، ص 457-486.

9) عقل، يونس حسن (2005)، تحليل وتقييم دور الهيئة العامة في سوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، عدد سنة 2005، يناير ص 13-79.

10) عياد، أمير عاطف نصحي (2010)، **أثر الإفصاح المحاسبي العادل على تنشيط سوق الأوراق المالية بهدف دعم ثقة المستثمرين : دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

11) قباجة، عدنان (2008)، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان.

12) محمدين، رضا محمد(2010)، دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1) Biddle, G ; Hillary, G ; Verdi, R (2009), How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency, Social Science Research Network, Working Paper, Series No: 14653.

2) Cadbury Committee (1992), Code of Best Practice, Report of the Committee on Financial Aspects of Corporate Governance, Gee and Co, Ltd, London.

3) Core, et al (2005), Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns: An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations.

4) Dewing, I ; Russel, P (2003), Corporate Governance: Transparency Between Government and Business, British Accounting Review, Vol 35, Iss 1, pp 354385-.

5) FASB (2006), Conceptual Frame Work for Financial Reporting : Objectives of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-Useful Financial Reporting Information, The Financial Accounting Foundation, Financial Accounting Series, No: 1260001-.

6) Gompers, P (2003), Corporate governance and Equity prices, Journal of Economics, Iss 118, pp 7199-.

7) Monks, R; Minnow, N (2002), Corporate Governance, Blackwell Publishing, 2nd Edition.

8) OECD, (1999), OECD Principles of Corporate Governance, Organization for Economic co-operation and Development, Available at http://www.oecd.org.

9) OECD (2004). Principles of Corporate Governance. Available at http://www.oecd.org.

10)) Pickett. K ; Spencer. H (2005). The Essential Handbook of Internal Auditing. John Wiley and Sons. Ltd.

11) Robert. B ; Hillary. A (2003). Securities Fraud and Corporate Governance Reflections upon Federalism. A Revised Revision of this Paper is Forthcoming Vanderbilt Law Review. Available at http://www.ssrn.com.

12)) Robert. E.P (2006). Has Firm's Form 8-K Filing Behavior Changed Since Section 409 of the Sarbanes-Oxley Act Became Effective?. Social Science Research Network. Working Paper. Series No: 9306.

13) Rogers. J.L (2008). Disclosure Quality Management Trading Incentives. Chicago GSB Research. Working Paper Series. Paper No: 0818-. Vol 47. Iss 1. pp 127-.

14) Securities and Exchange Commission (2003). Study pursuant to section 108 of Sarbanes-Oxley Act of 2002 on the Adoption by the United States Financial Reporting System of A principles-Based Accounting System. SEC. U.S. 20 August.

15) Tang. A ; Cher. H ; Lin. Z (2005). Financial Reporting Quality and Investor Protection: A Global Investigation. Social Science Research Network. Working Paper. Series No: 12909.

16) Xi. X ; Rongtian. L (2016). Evaluation of Corporate Governance in Chinese Mainland and Taiwan: A Comparative Study of Educational Foundations. International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations. Vol 27. Iss 5. October. pp 2401 – 2432

The Impact of Applying the Corporate Governance on the Quality of Published Financial Reports of the Listed Companies in the Libyan stock Market

"An Empirical Study"

■ Dr.Moutaz Abdelhamied Ali Kablan *

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of applying the corporate governance on the quality of published financial reports by the listed companies in the Libyan stock market. The study stated the impact of applying the six principles of corporate governance by (OECD, 2004) on the quality of financial reports, which published by the listed companies in the Libyan stock market, specially that the management board of the Libyan stock market has issued in (2008) a guide and obligatory code for these companies to meet the needs of corporate governance. Consequently, after the date collection from the sample by the questionnaire tool, and the statistical analysis of data was applied, the study became able to present a satisfied and scientific evidence to recognize that the applying of corporate governance bar none according to the manual which mentioned above impacts positively on the quality of the published financial reports by these companies.

Key words: Libyan stock market – Corporate governance – Quality of financial reports

* Assistant Professor at Accounting DivisionFaculty of EconomicsUniversity of Benghazi